

كلمة معالي محافظ بنك الكويت المركزي في إفتتاح أعمال الدورة الإعتيادية السادسة  
والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية\*  
( الكويت، الأول من أكتوبر ٢٠١٢ )

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة محافظي وحكام المصارف المركزية  
ومؤسسات النقد العربية  
سعادة الأخ الدكتور جاسم المناعي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام  
لصندوق النقد العربي  
السادة أعضاء السلك الدبلوماسي  
الأخوة والأخوات الضيوف الكرام  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي بدايةً أن أرحب بكم جميعاً في بلدكم الثاني دولة الكويت التي تحتضن أعمال  
الدورة الإعتيادية السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد  
العربية برعاية كريمة من سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء حفظه  
الله، متمنياً لحضراتكم طيب الإقامة، وداعياً المولى عز وجل أن يكمل جهودنا جميعاً بالتوفيق  
والنجاح. وسمحوا لي أن أنتهز فرصة تشرفي بتأأس هذه الدورة لكي أتقدم بالأصالة عن  
نفسي وباسمكم جميعاً بأسمى آيات الشكر والتقدير لمعالي الأخ الكريم الشيخ عبدالله بن  
سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي على ما تفضل به من جهد ملموس وعطاء

---

\* كلمة محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل في إفتتاح أعمال الدورة الإعتيادية السادسة والثلاثون لمجلس  
محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية المنعقد في دولة الكويت في الأول من أكتوبر ٢٠١٢.

موفور خلال فترة رئاسته للدورة السابقة، والشكر موصول للأخ الكريم سعادة الدكتور جاسم المناعي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصندوق النقد العربي، ولجميع الأخوة والأخوات العاملين في الصندوق، على جهودهم المتميزة في سبيل إنجاز أعمال وأنشطة المجلس ولجانه، وأيضاً على مساهماتهم البناءة في التنظيم والإعداد لهذا الإجتماع.

### أصحاب المعالي والسعادة، الأخوة والأخوات الضيوف الكرام،،

يأتي إنعقاد أعمال الدورة الإعتيادية السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في ظل تفاعل العديد من الأحداث والمتغيرات سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي. وقد تضافرت تلك التطورات مع بعضها البعض لتُعيد تشكيل الملامح الأساسية للبيئة المالية والاقتصادية العالمية، وبما حدا بالعديد من الحكومات والسلطات النقدية والسلطات الرقابية إلى مراجعة آليات التعاطي مع التطورات المُكوّنة لتلك البيئة، وصياغة الخطط والأهداف الاستراتيجية لتتناسب في مجملها مع منطلقات البيئة الاقتصادية والمالية الجديدة.

فعلى المستوى الدولي، بات واضحاً أن الاقتصاد العالمي يتعرض لضغوطات جمّة تحول دون استعادة تعافيه في الأجل القصير، حيث لازالت تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تُلقي بظلالها على وتيرة الأداء الاقتصادي العالمي بالرغم من مرور ما يُقارب أربعة أعوام على إندلاع تلك الأزمة، وبما أسهم بشكل واضح في تقييد إمكانات تعزيز النمو الاقتصادي في مختلف مناطق العالم. ولعلكم توافقونني الرأي في أن أزمة الديون السيادية الراهنة التي يعاني منها العديد من إقتصادات منطقة اليورو إنما تُجسّد في جوهرها أحد أبرز تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث تستمر مظاهر أزمة الديون السيادية الأوروبية في الإتساع، وتتصاعد معها حِدّة مشكلات القطاع المصرفي والمالي في العديد من دول منطقة اليورو، خاصة مع التراجع الواضح في قدرة الحكومات في العديد من تلك الدول على توفير متطلبات التصحيح والإصلاح المالي، في ظل تزايد مخاطر تراجع

الاتئمان المصرفي مع تزايد الضغوط التمويلية، وبما اقترن بتزايد المحاذير بشأن الاتجاهات المستقبلية للأداء الاقتصادي والمالي، ليس فقط في دول منطقة اليورو، بل وعلى مستوى أداء الاقتصاد العالمي ككل.

وبطبيعة الحال، فإن اقتصادات دولنا العربية ليست بمنأى عن الإنعكاسات السلبية المصاحبة لتلك التطورات، لاسيما مع تزايد تشابك العلاقات التجارية والمالية والاقتصادية التي تربط دول المنطقة بالعالم الخارجي، وهو الأمر الذي أسهم في تزايد الضغوط التي يتعرض لها العديد من الاقتصادات العربية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تسارع وتيرة التطورات والتحولات السياسية التي شهدتها عدد من الدول العربية على مدى عام ٢٠١١، والتي لا تزال رحاها تدور حتى الآن، كان له إنعكاسات بالغة الأثر على الساحة الاقتصادية ليس في تلك الدول فحسب، وإنما في دول المنطقة بشكل عام. ولقد تزامنت تداعيات تلك التحولات السياسية والاقتصادية في بعض الدول العربية مع استمرار تباطؤ نشاط الاقتصاد العالمي، وبما فرض ضغوطاً مضاعفة على استقرار أوضاع الاقتصادات الكلية لدول المنطقة.

وفي خضم هذه التفاعلات والتطورات المتلاحقة وما يقترن بها من تداعيات تبرز ضرورة إعادة تشكيل الكثير من مفردات معادلة صياغة السياسات المالية والاقتصادية في الدول العربية. وفي هذا الخصوص، تتجه الأنظار نحو البنوك المركزية وما يصدر عنها من قرارات تستهدف العمل على تدارك الآثار السلبية لتلك التطورات، وتكون في الوقت ذاته داعمة للنمو الاقتصادي والاستقرار النقدي، وذلك كما تعلمون عبء ليس باليسير أو الهين على الإطلاق.

ومع التسليم بالأهمية القصوى للدور المنوط بالبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، خاصة في المرحلة الراهنة، ينبغي التأكيد على أن طبيعة الضغوط وجسامة التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية في هذه المرحلة تفرض ضرورة تكاتف وتنسيق جهود جميع السلطات. فلقد أصبحت البنوك المركزية تواجه أعباء إضافية مُستحدثة، ترتبط بقضايا ومشكلات ترجع جذورها الحقيقية لإضطرابات في أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى. وفي

هذا السياق، يُمكن القول أن الأزمة الحالية التي تعترى العديد من اقتصادات المنطقة ترتبط في جانب مهم منها بوجود أزمة ثقة على العديد من المستويات، لاسيما فيما يتعلق بأفاق أداء قطاع الأعمال، وهو ما يُعتبر نتيجة مُتوقعة لبيئة مالية واقتصادية تتسم بالهشاشة والضعف إقليمياً وعالمياً. الأمر الذي فرض على السلطات النقدية والرقابية تحدياً جديداً يتمثل في ضرورة العمل على استعادة الثقة في الأسواق وتوفير الأجواء الداعمة لتحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام، واتخاذ التدابير المُعززة للنمو الاقتصادي على وجه الخصوص، وذلك ضمن إطار عام لسياسة نقدية تستهدف توطيد أسس الإستقرار النقدي.

وإنطلاقاً من إدراكنا بأبعاد المخاطر والتحديات التي تُواجهها البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في هذه الآونة، فإننا نؤكد على ضرورة إستخلاص الدروس والعبر المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وسبل معالجة الإختلالات المالية والحد من إمكانية وقوع المخاطر النظامية، وبما يتطلب تكثيف الجهود في مجال تعزيز متانة القطاع المصرفي والمالي، كونه يُمثّل عصب النشاط الاقتصادي وحلقة الوصل الهامة مع العالم الخارجي، الأمر الذي يقتضي بالضرورة تطوير وتعميق الدور الإشرافي والرقابي، ومواصلة العمل على تطوير أساليب وآليات إدارة المخاطر، مع التأكيد على ضمان أعمال وتفعيل مبادئ الحوكمة.

**أصحاب المعالي والسعادة،**

**الأخوة والأخوات الضيوف الكرام،،**

إن إجتماعنا اليوم يُعتبر بمثابة فرصة مناسبة لتناول العديد من القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك، لاسيما فيما يرتبط بالمخاطر والتحديات التي تواجهها الأنظمة المالية والاقتصادية العربية في هذه المرحلة، والدور الذي تضطلع به البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في مواجهة تلك التحديات والعمل على إرساء أسس الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وبما يُسهم بصورة إيجابية في تعزيز النمو الاقتصادي المُستدام وتهيئة البيئة المواتية للإرتقاء بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولنا العربية. وفي هذا السياق، فإننا نتطلع بشغف إلى التعرف على تجربة المملكة المغربية الشقيقة في تعزيز الشمول المالي

(Financial Inclusion) والدور الذي لعبه بنك المغرب في تجسيد هذه الممارسة التي اكتسبت أهمية خاصة منذ بدايات الألفية الجديدة لتساهم بدورها في توسيع نطاق مظلة الخدمات المصرفية، وبالتالي رفع المستويات المعيشية، لاسيما في المناطق الريفية والنائية.

## أصحاب المعالي والسعادة، الأخوة والأخوات الضيوف الكرام،،

من جانبنا، يُواصل بنك الكويت المركزي جهوده الحثيثة في إطار مساعيه الرامية إلى ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في الاقتصاد الوطني، وتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات الجهاز المصرفي والمالي، بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعّالة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يُسهم في تطوير قدرات البنوك على إدارة المخاطر ومقاومة مختلف المتغيرات والتطورات الضاغطة. وفي هذا الإطار، فقد قام بنك الكويت المركزي بوضع خطة تطبيقية متكاملة للتحويل إلى أسلوب الرقابة على أساس المخاطر (Risk Based Supervision) وتطوير أساليب التفتيش ووضع آليات متابعة مستمرة لنوعية المخالفات والملاحظات التي يتم إكتشافها، فضلاً عن إجراء إختبارات الضغط بشكل دوري وفق سيناريوهات صعبة تأخذ في الإعتبار جميع المخاطر المحيطة بأعمال البنوك، وكذلك العوامل المرتبطة بالاقتصاد الجزئي والكلي.

أما فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تطبيق المعايير الرقابية الدولية وتحسين الجهاز المصرفي بدولة الكويت، فقد شرع بنك الكويت المركزي في إتخاذ الإجراءات المُمهّدة لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل، والمعروفة بحزمة إصلاحات "بازل ٣"، حيث تم تشكيل لجنة توجيهية بمشاركة مُمثلين عن البنوك الكويتية لوضع الضوابط والتعليمات الرقابية ذات الصلة. وفي إطار حزمة تلك الإصلاحات، يسعى بنك الكويت المركزي إلى تفعيل نظام إنذار مبكر للوقوف على أية بوادر تُنذر بوقوع مخاطر نظامية قد تُهدد الاستقرار المالي، حيث تم في هذا الصدد إنشاء مكتب الاستقرار المالي ( Financial Stability Office) بالبنك المركزي، ليُباشر أعماله ومسئولياته إعتباراً من شهر أغسطس من العام الماضي ٢٠١١.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إصدار تعليمات جديدة بشأن معايير الحوكمة، تمّ من خلالها تنقيح وتحديث معايير الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي في شهر مايو ٢٠٠٤، أخذاً بعين الاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

**أصحاب المعالي والسعادة،،  
الأخوة والأخوات الضيوف الكرام،،**

وفي الختام، أود أن أرحب بكم مجدداً في دولة الكويت، ولا يسعني إلا أن أتوجه للجميع بكل الشكر والتقدير على تحمّل عناء السفر، مؤكداً على أن اجتماعنا هذا هو بالفعل فرصة طيبة لتبادل وجهات النظر والرؤى بشأن مختلف التحديات التي تواجه إقتصادات دولنا العربية، والدور الذي ينبغي أن تمارسه البنوك المركزية ومؤسسات النقد في دولنا للتصدي لتلك التحديات، وبما يُجسّد حرصنا جميعاً على تعزيز أواصر التعاون والتنسيق فيما بين السلطات النقدية والرقابية في دول المنطقة.

**وفقنا الله وإياكم لما يُحبه ويرضاه،**

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،**